

دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل مؤسسات الزكاة

د. عمورة جمال

أ.دغميم راوية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

ملخص:

تعد مؤسسات الزكاة بالنظر للجدوى الاقتصادية و المعيار القانوني، مؤسسات تابعة للقطاع العام ، إذ تقع مسؤولية تسييرها على الدولة من خلال جمع الزكاة و توزيعها، مما يلزم هذه الأخيرة بإرساء مؤسسات زكاة ذات شخصية معنوية ، تسيير محكم ، وإدارة فعالة ، التي من أبرز مقوماتها نظام المعلومات المحاسبي حيث يمثل ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة ، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات. من هنا يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهميته في تحسين أداء مؤسسات الزكاة ، و كذا مساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الزكاة - نظام المعلومات المحاسبي - الزكاة - نظام المعلومات الحكومي - محاسبة الزكاة.

Résumé

En conformité avec la faisabilité économique et l'aspect juridique, les institutions de la zakat sont considérées comme des entités publiques, dont l'état est responsable de les gérer à travers la collecte et la distribution de la zakat. Ce qui exige à l'état d'établir des institutions ayant une personnalité morale, et un management de qualité basé sur

un système d'information comptable qui traite des données financières provenant des ressources de l'extérieur et l'intérieur de l'entreprise de la zakat afin d'obtenir des informations financières utiles aux utilisateurs de ces dernières. De là, le système d'information comptable est d'une importance dans l'amélioration de la performance des institutions de la zakat, ainsi que les aider à prendre les décisions appropriées

تمهيد:

الزكاة ركن من أركان الإسلام وشعيرة من شعائره التعبدية، إلا أن لها طابعا متميزا يتمثل في كونها بالإضافة إلى ذلك ، وظيفة مالية. و تعتبر الدولة في الإسلام هي المسؤولة عن الزكاة جباية و صرفا ، وتتجلى هذه المسؤولية في الأمر الموجه للرسول صلى الله عليه وسلم باعتباره قائدا للدولة الإسلامية الأولى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها، وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم) [التوبة / 103].

فمن موجبات التطبيق المعاصر للزكاة وجود مؤسسات مخولة من طرف الدولة تتولى شؤون تحصيل الزكوات وغيرها ، وكذلك توزيعها على مصارفها الشرعية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإن من مقومات نجاح هذه المؤسسات في تحقيق مقاصدها الشرعية وجود مجموعة من نظم ولوائح العمل المتكاملة من إدارية ومالية ومحاسبية ورقابية لدعم الفقهاء والعلماء والعاملين على الزكاة في كافة المستويات الإدارية العليا والتنفيذية في أداء مهامهم على أفضل مستوى.

يلعب نظام المعلومات دورا هاما و حساسا داخل المؤسسة بصفته منتجا للمعلومات ، فهو يعتبر عنصر حيوي ، إذ على أساس المعلومات التي ينتجها يتم اتخاذ القرارات الفورية و الإستراتيجية للمؤسسة. كما يعد عنصرا أساسيا في التسيير، فالمراقبة لا تتحقق إلا عن طريق توفر شبكة معلومات.

وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى معالجة الإشكالية التالية:

كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل مؤسسات الزكاة ؟

يتمحور هذا التساؤل الجوهرى حول التساؤلات الفرعية التالية:

ماهي مؤسسات الزكاة ؟ وما مبررات إنشاؤها؟

ماهو نظام المعلومات المحاسبي الأمثل في مؤسسة الزكاة ؟

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في إنجاح التسيير واتخاذ القرارات في مؤسسات الزكاة؟

وسنحاول الإجابة على التساؤلات الواردة وفق الفرضيات التالية:

• تمثل مؤسسات الزكاة الشخص الاعتباري الكفيل بتجميع الزكاة و توزيعها بمسؤولية الدولة؛

• يعد النظام المحاسبي الحكومي نظاما مناسباً للتسيير المالي لمؤسسة الزكاة ؛

• يمكن تفعيل النظام المحاسبي في مؤسسة الزكاة عن طريق مواكبة أسس المحاسبة الحكومية.

انطلاقاً مما سبق، سوف نقوم بتناول ثلاثة محاور أساسية في هذا البحث تليها خلاصة واستنتاجات.

ماهية مؤسسات الزكاة :

لكي تحقق الزكاة أهدافها في هذا العصر، لا بد من توفير المناخ اللازم لتسيير شؤونها من طرف الدولة كسلطة مخولة بذلك، خاصة مع ضعف الوازع الفردي، وهو ما لا بد منه اليوم.

1. مدخل اقتصادي للزكاة:

تعتمد أي دولة في سياستها المالية على موارد تعينها على أداء وظائفها المختلفة، وفي الدولة الإسلامية تعتبر الزكاة مورداً من موارد هذه الأخيرة، التي حرص رسول الله صلى الله عليه و سلم والخلفاء الراشدون من بعده على جبايتها من المكلفين طوعاً أو كرهاً، كونها فرض إسلامي، وحق لمستخدميها. فالزكاة فريضة مالية تقوم الدولة بجبايتها قسراً من المكلفين، وبصفة نهائية و يتنوع سعرها من مال لآخر، مراعاةً للمقدرة التكليفية للممول الذي لا ينتظر مقابلاً حياً لأدائه للزكاة ، وتصرف في مصارف محددة في القرآن الكريم، كما أن الزكاة أداة اقتصادية لها أثر على الإنتاج والاستثمار... (1)

1 سلطاني زليخة، محاسبة الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص:17.

2. نشأة مؤسسات الزكاة :

تكتسي الزكاة أهمية بالغة في المجتمع لما لها من دور اقتصادي واجتماعي كبيرين ، مما يحتم ضرورة قيام مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة تحصيلاً وتوزيعاً ، وبالفعل فقد ظهرت العديد من مؤسسات وصناديق الزكاة في العالم العربي والإسلامي تستهدف هذا الغرض، ولكي تحقق هذه المؤسسات أهدافها لابد أن تحاكي مؤسسات العصر في طريقة الإدارة والتسيير، أي عليها الأخذ بمختلف الأساليب العلمية في التسيير(1)، ولعل من الجوانب الهامة التي تساهم في تفعيل وترقية هذه المؤسسات، الجانب التنظيمي لما له من تأثير على حسن الأداء و اتخاذ القرارات.

3. مشروعية إنشاء مؤسسات الزكاة :

تعتبر مؤسسات الزكاة من البنيات الأساسية للنظام المالي الإسلامي في ظل الدولة الإسلامية التي تطبق شرع الله تطبيقاً شاملاً، وتعتبر الزكاة المورد الرئيسي لسد حاجات الأفراد المحتاجين في المجتمع الإسلامي ، كما أنها الوسيلة الأساسية لتحقيق التكافل الاجتماعي ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال العمل المؤسسي للزكاة حيث أن هناك كثيراً من المحتاجين لا يعلمهم الكثير من الأفراد ، وهؤلاء لا يسألون الناس إلحافاً ، كما أن هناك الكثير من المصارف العامة التي تصرف فيها جزءاً من حصيله الزكاة لا يستطيع الأفراد تقديرها مثل مصرف في سبيل الله .

ولقد كان تطبيق فريضة الزكاة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده عملاً مؤسسياً تقوم به الدولة ، حيث كانت تجمع حصيله الزكاة وتوزعها في مصارفها المختلفة ، بالإضافة إلى ما سبق ، كان يخصص لبيت الزكاة ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة ، وذلك لأن للزكاة موارد معينة ومصارف خاصة بها لا يجوز خلطها بالموارد والمصارف العامة الأخرى للدولة.(2)

ومما يضاف على أهمية وجود مؤسسات للزكاة أن جزءاً من حصيله الزكاة يحصل موسمياً مثل زكاة الزروع والثمار ، وجزءاً آخر يحصل في نهاية الحول ، وهذا الحول يختلف من مكلف لأخر فقد يكون هجرياً أو ميلادياً ، في حين أن حاجات الأفراد والمجتمع والتي يتم تمويلها من خلال حصيله الزكاة مستمرة طوال العام وهذا كله يستلزم إنشاء

1 الطيب بولحية، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص: 48.

2 د/حسين شحاتة، الموجبات الشرعية لإنشاء مؤسسات الزكاة ، ملف الكتروني على الموقع:

www.darelmashora.com/download.ashx?docid 2012.05.04 اطلع عليه يوم:

مؤسسات للزكاة تتولى جمعها من الأفراد في مواعيدها ثم يقوم بتوزيعها على مصارفها الشرعية خلال العام.

ومن ناحية أخرى يوجد الكثير من المسلمين يحتاجون إلى من يحثهم على دفع الزكاة بكافة السبل والوسائل والطرق، ويعاقب من يمتنع عن الأداء شرعاً، ومنهم من يحتاج إلى من يساعده في حساب تلك الزكاة، وهذا كله يتطلب وجود مؤسسات للزكاة تحت إشراف ولي الأمر والمؤسسات الشعبية التي يدخل في مقاصدها أعمال البر.

من المبررات السابقة يتبين ضرورة وأهمية إنشاء مؤسسات الزكاة لأن ذلك تطبيقاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولتحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وإمكانية سد حاجات مستحقي الزكاة طوال العام، وإمكانية تمويل بعض الحاجات العامة التي غالباً ما يغفل عنها الأفراد.

وقد وضع الشيخ يوسف القرضاوي حسب كتابه «لكي تنجح مؤسسات الزكاة المعاصرة في التطبيق المعاصر» خمسة شروط حتى تحقق مؤسسات الزكاة أهدافها وتقوم بدورها الإيجابي في المجتمع وبفعالية تتمثل فيما يلي:

توسيع قاعدة إيجاب الزكاة؛

• أخذ زكاة الأموال ظاهرة و باطنة؛

• حسن الإدارة؛

• حسن التوزيع؛

• تكامل العمل بالإسلام.

وفيما يلي ومباشراً مع موضوع البحث الذي يخص النظام المحاسبي سوف نشير إلى الشرط الثالث من شروط نجاح مؤسسات الزكاة السابقة الذكر وهو حسن الإدارة التي تشرف على جباية الزكاة وتوزيعها.

4.1. حسن ادارة مؤسسات الزكاة :

حيث أن أفضل الانظمة إذا أدارتها أيدي غير أمينة، أو عقول غير فاهمة لعملها، انقلب الحسن إلى سيء والطيب إلى خبيث. فهناك علاقة وثيقة بين النظام أو القانون

وبين من يقوم على تنفيذه، حتى قيل إن العدل ليس في نفس القانون بل في ضمير القاضي.(1) وحسن الادارة الذي نريده يتمثل في عدة عناصر، أهمها أمران:

- حسن اختيار العاملين في مؤسسة الزكاة.
- مراعاة التبسيط والاقتصاد في النفقات الادارية.
- نظام المعلومات المحاسبي

إن نظام المعلومات عامة هو ذلك الإطار الذي يتم في ظلّه التنسيق بين موارد المؤسسة لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

ماهية نظام المعلومات المحاسبي :

يعرف نظام معلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الاداري يختص بجمع، تبويب، معالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات والأطراف الخارجية، والجهات الحكومية، الدائنين، المستثمرين، وادارة المؤسسة.(2)

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه مجموعة من المبادئ والأساليب التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المؤسسة بصورة تمكن من تحقيق الاهداف الإدارية فمن خلال هذا النظام يتم تمويل العمليات الاقتصادية المثبتة في مستندات سواء داخلية أو خارجية في صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف الداخلية في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في أغراض مختلفة كالخطيط ، الرقابة ، واتخاذ القرارات.(3)

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة عمومية ذات نشاط مستمر على أنه الصورة العاكسة لمحاسبة التسيير لهذه المؤسسة بدءاً من اجمالي التكاليف والإيرادات

1 أ.د/ يوسف القرضاوي، لكي تتجح مؤسسات الزكاة في التطبيق المعاصر، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1994، ص:35.

2-5 حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009، ص: 205.

3- جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ودخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط:1، 2003، ص: 20.

المحقة وصولاً إلى نظام معلوماتي يعتمد في وضع التقديرات المستقبلية.(1)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن لنظام المعلومات المحاسبي بعد مالي وآخر إداري، وهذا الأخير هو البعد الذي يخص موضوع البحث، إذ يعد أداة لتوفير المعلومات الإدارية للمؤسسة على اختلاف أنواعها سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة له.

أهميته :

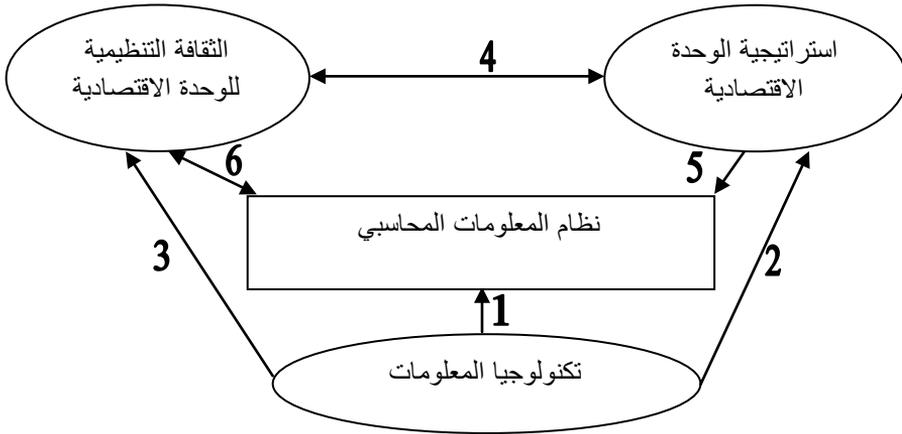
عرفت لجنة المعايير المحاسبية (FASB) المحاسبة على أنها نظام للمعلومات وأن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات. لذلك فإن لجنة تعديل المنهج المحاسبي افترضت بأن المنهج المحاسبي يجب أن يصمم بالمفاهيم الأساسية التالية:(2)

- استخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات.
- طبيعة تصميم استخدام، تنفيذ، نظم المعلومات المحاسبية (بناء النظام).
- عملية اعداد (ابلاغ) تقارير المعلومات المالية.

1- MIMECHE Ahmed , system d'informations comptable et system de gestion de l'entreprise industrielle, thèse doctorat, école supérieur de commerce, Alger, 2005, p : 217.

2- ا.د ابراهيم الجزراوي، د. عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر، الاردن، 2009، ص: 26.

الشكل 01: العوامل المؤثرة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: ا.د ابراهيم الجزراوي، د. عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2009، ص: 26.

خصائص نظام المعلومات المحاسبي :

يتميز نظام المعلومات المحاسبي عن باقي أنظمة المعلومات في المؤسسة بكونه يخضع لقيود قانونية واجتماعية ، ولهذا ينفرد بالخصائص التالية: (1)

يسمح بعرض ثروة المؤسسة:

حيث ترمي الوثائق المحاسبية على اختلافها إلى ابراز الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، فهو نظام يصور ثروة المؤسسة.

يخضع لمعايير وقوانين:

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على جملة من القواعد والمبادئ التي تفرضها السلطات العمومية مما يعطي مصداقية لتعاملات المؤسسة وهذا من أجل تحقيق هدف مزدوج يتمثل في الرقابة على أنشطة المؤسسة من جهة والوفاء بالتزام اشهار المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

1- بوجذوية سيد أحمد، دور الرقابة في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008، ص: 45.

3. خصوصية البيانات (مدخلات النظام) :

المعالجة: يهتم نظام المعلومات المحاسبي ببيانات تتميز من حيث طبيعتها، فهو لا يعالج سوى بيانات ومعلومات معبر عنها بصفة نقدية كما تتميز بكونها وقائع تاريخية، تعبر عن نشاط المؤسسة ويجب أن تكون مقيدة بوثائق اثبات.

خصوصية طرق المعالجة: إن الطابع القانوني الذي يميز نظام المعلومات المحاسبي، يؤثر مباشرة على طرق معالجة البيانات، فخلافا لبعض أنظمة المعلومات، نجد أن عملية المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي تتم وفق التسلسل الزمني لوقوع العمليات المثبتة في المستندات مع اعتماد اجراءات مبنية على الرقابة ، تسمح بتجنب الاخطاء والتزوير.

4.3.2. خصوصية المعلومات (مخرجات النظام):

لابد أن تتوافر في المعلومات بعض الخصائص منها: (1)

- الملائمة
- الوقتية
- السهولة والوضوح
- الصحة والدقة
- الشمول
- القبول (شكلاً ومضموناً).

النظام المحاسبي الحكومي :

بما أن مسؤولية تسيير مؤسسة الزكاة تقع على عاتق الدولة، فمن الأجدر أن تحضرا بنظام محاسبي حكومي تتناسب مبادئه و طبيعة نشاط مؤسسة الزكاة كمؤسسة تابعة للقطاع العام.

1 - سمير أسعد الشاعر، النظام المحاسبي الموحد لمؤسسات الزكاة (أول تصور نظام متكامل)، مقالة منشورة في مجلة التسامح على الموقع الالكتروني: <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=545> اطلع عليه يوم: 2012/04/21

مفهومه :

لما كان النظام المحاسبي الحكومي هو أحد الانظمة المحاسبية فإنه يستمد مفهومه من مفهوم النظام المحاسبي، وعليه فيمكن تصور النظام المحاسبي الحكومي بأنه نظام فرعي من الانظمة المحاسبية يختص بمتابعة النشاط الحكومي الخدمي من خلال تتبع الآثار المالية لهذا النشاط، والتصرفات المالية للأجهزة الادارية في الدولة، وتوفير البيانات والمعلومات المالية التي تساعد المسؤولين الاداريين ومتخذي القرارات في التخطيط والتنسيق والرقابة وتقييم الاداء ورسم السياسات المتعلقة بنشاطات الدولة وإدارتها.(1)

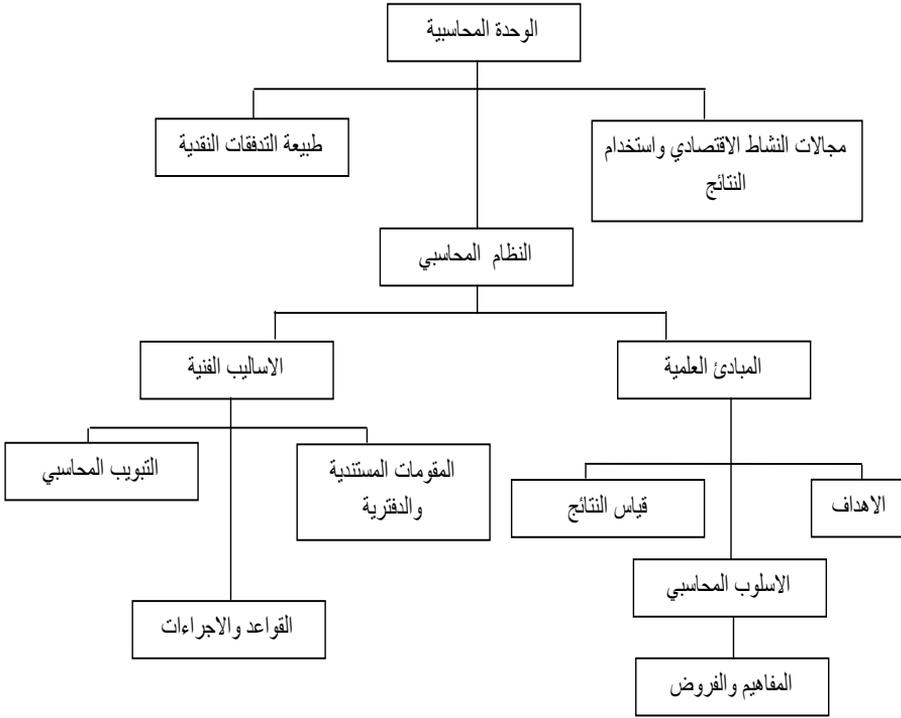
أهدافه :

- يسعى نظام المحاسبة الحكومية إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تتركز في : (2)
- تسجيل تفاصيل المعاملات المالية الخاصة بالوحدات والأجهزة الحكومية.
 - تبويب البيانات في شكل تقارير مالية لخدمة الأطراف الداخلية و الخارجية.
 - توفير المعلومات اللازمة لوضع الخطط و رسم السياسات عن الفترة المقبلة.
 - فرض الرقابة اللازمة على سير العمليات المالية للتأكد من مطابقتها للتعليمات الصادرة بنشأتها.

1 - أسامة رشيد سلمان، النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية ومجالات تطويره، دار دجلة، عمان، 2008، ص: 98.

2 - المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المحاسبة الحكومية، المملكة العربية السعودية حسب 143، بدون سنة، ص: 4.

الشكل رقم 02: موقع الوحدة المحاسبية في اطار النظرية المحاسبية



المصدر: شرف حسين، المحاسبة الحكومية والقومية ونظريات المحاسبة الحكومية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1975، ص: 10.

نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسات الزكاة

إن امتلاك مؤسسة الزكاة شخصية معنوية مستقلة ، يقتضي أن يكون لها نظامها المحاسبي المستقل عن النظام المحاسبي للدولة أي أن موارد مؤسسات الزكاة و مصارفها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة إلا أن وجه التشابه يكمن في التسيير المالي.

مقومات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسات الزكاة

يكون للزكاة نظامها المحاسبي و حساباتها المختصة المستقلة عن الحسابات العامة للحكومة وتشكل بقرار من وزير المالية لجنة تسمى «اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبي الزكوي» تختص بوضع نظام محاسبي للزكاة مشتملا على الدليل المحاسبي

و المجموعة الدفترية و نماذج المجموعة المستندية و دورتها و القوائم المالية الدورية و الختامية و نظام موازنة الزكاة و الإشراف على تدريب العاملين على النظام ومتابعة تطويره.(1) يتكون النظام المحاسبي لمؤسسة الزكاة من العناصر الآتية : (2)

(1)- الدورات المستندية وتتضمن ما يلي :

- دورة مصادر (موارد) الزكاة.
- دورة مصارف الزكاة.
- دورة تسويات الأمور المتعلقة بالزكاة مع الجهات المختلفة .

(2)- السجلات والبطاقات والدفاتر : وتتضمن ما يلي :

(أ)- السجلات :

- سجل موارد الزكاة .
- سجل مصارف الزكاة .
- أي سجلات أخرى حسب مقتضيات التطبيق .

(ب)- البطاقات :

- بطاقات المزكين .
- بطاقات مستحقي الزكاة .

(ج)- الدفاتر المحاسبية :

- دفتر يومية تحليل مصادر موارد الزكاة .
- دفتر يومية تحليل مصارف الزكاة .

1- د/محيي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص و التطبيق، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط:2، 2004، ص:596.

2 - دكتور حسين شحاته، المحاسبة والمراجعة لمؤسسات الزكاة المعاصرة، جامعة الازهر، القاهرة، 2004، ص: 60.

- دفتر يومية نفقات مؤسسة الزكاة .
- دفتر اليومية العامة لمؤسسة الزكاة .
- دفتر أستاذ مصارف الزكاة .
- دفتر أستاذ موردي الزكاة .
- دفتر الأستاذ العام .

(3)- الحسابات والقوائم والتقارير : وتتضمن ما يلي :

(أ)- الحسابات الاجمالية :

- حساب إجمالي موارد الزكاة .
- حساب إجمالي مصارف الزكاة .
- حساب إجمالي نفقات الزكاة .
- أي حسابات أخرى حسب مقتضيات التطبيق .

(ب)- القوائم الزكوية :

- قائمة مقبوضات ومدفوعات الزكاة .
- قائمة إيرادات ومصارف الزكاة .
- قائمة المركز المالي لمؤسسة الزكاة .
- أي قوائم أخرى حسب مقتضيات التطبيق .

(ج)- التقارير :

- تقرير أمين عام مؤسسة الزكاة .
- تقرير المراقب الشرعي لمؤسسة الزكاة .
- تقرير مراقب الحسابات الخارجي .
- أي تقارير أخرى حسب مقتضيات التطبيق .

(4)- دليل حسابات مؤسسة زكاة المال : ويتضمن ذلك ما يلي :

- دليل حسابات موارد الزكاة.
- دليل حسابات مصارف الزكاة.
- دليل حسابات نفقات مؤسسة الزكاة.
- دليل حسابات موجودات.

انتهاج أساسيات المحاسبة الحكومية:

تعتبر المحاسبة الحكومية أحد فروع علم المحاسبة الذي يهتم بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير والتسجيل لإيرادات ومصروفات الدولة ،وتقديم التقارير عن أنشطة الحكومة والمؤسسات التابعة لها، من هذا المنطلق، و باعتبار مؤسسة الزكاة تابعة للدولة من حيث الإدارة ارتأينا أن نخصها بنظام محاسبي حكومي والذي يستوفي المتطلبات الآتي ذكرها حتى يحقق الأهداف التي وضع من أجلها.

عامل الموازنة العامة :

تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة مع تطور نشاطات الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، حيث أن زيادة حجم نشاطات الحكومة بصورة كبيرة أدى إلى ظهور حاجة ملحة لتطوير اجراءات الموازنة العامة وتصنيفها بشكل يليبي للإدارة المالية احتياجاتها من بيانات ومعلومات مالية لازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسة المالية والاقتصادية وإعداد خطط التنمية الاقتصادية وتقييم كفاءة وفعالية الاداء.(1)

نظرية الاعتمادات المخصصة في المحاسبة الحكومية (نظرية حديثة) :

نظرا لأهمية الموازنة العامة للدولة في حياة الدول في تقديم الخدمات العامة للشعب وعملية التنمية، وضرورة ترشيد الانفاق العام ، وتخفيض عجز الموازنة، فقد تركز اهتمام المنظمات المهنية للمحاسبة في اصدار المعايير الدولية للمحاسبة الحكومية بعد أن كان هذا الاهتمام ينحصر في المحاسبة المالية المطبقة في المشروعات الاقتصادية. وقد صدرت تلك المعايير بدءا من عام 1987، وبذلك ظهرت النظرية الحديثة لمحاسبة

1 أ. حسام أبو علي الحاجاوي، الاصول العلمية والعملية للمحاسبة الحكومية، دار حامد للنشر، ط:2، عمان، 2004، ص: 159.

الاعتمادات المخصصة التي حلت محل النظرية التقليدية للمحاسبة الحكومية التي ظهرت عام 1951، حيث قامت اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عدت فيما بعد نظرية تقليدية للمحاسبة الحكومية، بإصدار نظرية الاموال المخصصة أساسا علميا للمحاسبة في الوحدات الادارية. وبذلك يمكن تحديد السمات الرئيسية للوحدة الادارية الحكومية من وجهة نظر المحاسبة الحكومية كما يلي: (1)

- نشاط هاته الوحدات ليس مستقلا، ولكن نشاط مرتبط بتعليمات وزارة المالية.
- أنها وحدة لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- لا يوجد رأس مال مستثمر للوحدة ، ولكن نشاط الوحدة يعتمد على الموارد النقدية المتجددة سنويا والتي تحددتها تقديرات الموازنة.
- إن إيرادات الوحدة ومصاريفها عبارة عن تدفقات مالية من الوحدة وإليها. ولذلك فإن مهمة المحاسبة عن هذه الوحدة تتمثل في الآتي:
- مهمة رقابية هدفها المحافظة على المال العام تتمثل في التجميع التاريخي للبيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي باستخدام دفاتر احصائية تصمم حيث تتلائم مع طبيعة النشاط الحكومي.
- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، والمساعد في اعداد الموازنات العامة للسنوات المقبلة.
- التحول إلى استخدام أساس الاستحقاق

بما أن نظام المعلومات المحاسبي الحكومي يعتمد على الاساس النقدي بتسجيل العمليات المحاسبية فإن ذلك يعني عدم اهتمامه بالمستحقات والمقدمات من المصاريف والإيرادات نظرا لاعتماده على التدفقات النقدية الفعلية، وهذا يعني أن البيانات والمعلومات التي تعكسها التقارير المالية تكون ناقصة وغير دقيقة لتحقيق الاهداف المشار إليها، مما يتطلب ضرورة تحديث الاساس المحاسبي لكي يكون قادرا على توفير البيانات المالية الدقيقة والكاملة بشأن أنشطة الوحدات الحكومية ويعبر بصورة جيدة عن نتيجة هذه الوحدات.(2)

1 أ.د خالد شحادة الخطيب، أ.د محمد خالد المهاني، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، عمان، ط:1، 2008، ص: 48.-بتصرف-

2 أسامة رشيد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

استخدام أسس محاسبة التكاليف في النظام المحاسبي الحكومي :

تقدم محاسبة التكاليف خدمة لمتخذي القرار في القطاع الحكومي تتمثل في الآتي:

المساعدة في وضع تقديرات الموازنة العامة: يمكن استخدام أساس الاستحقاق من وضع تقديرات لتكاليف البرامج المقترحة في الموازنة مبنية على أسس علمية موثوقة، ويستفاد من تلك التقديرات في اجراء الرقابة وفي التعامل مع المتغيرات المحتملة في اثناء التنفيذ من خلال التعامل مع الموازنات المرنة وما يقتضيه ذلك من فصل للتكاليف بين ثابتة ومتغيرة.

رقابة التكاليف وتخفيضها: فالمعلومات الملائمة عن التكاليف تساعد متخذي القرارات على معرفة أوجه الاستخدام السليمة لعناصر التكاليف وتوجيهها، وكذلك مقارنة اتجاهاتها عبر الزمن ، كما تساعد على معرفة المسببات ثم اتخاذ الاجراءات الملائمة في ذلك، وتفيد أيضا في تحديد اعباء العمل الملائمة للأداء.

تحديد الرسوم وتسعير السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة: ذلك لأن التكاليف هي العنصر الاساسي في تحديد أسعار الخدمات الحكومية، سواء فيما يتعلق بالتعامل مع القطاع الخاص أم تسعيرها بين الدوائر الحكومية أو للمشاريع المشتركة مع جهات أخرى.

قياس كفاءة قياس البرامج الحكومية: ويخدم ذلك في التأكد من وفاء الدوائر الحكومية بالتزامها باتجاه الحكومة المركزية لتنفيذ البرامج التي وضعت بطلب تخصيصات الموازنة ويخدم ذلك في مقارنة كفاءة أداء الحكومة بالمقارنة مع أدائها السابق أو مع مؤشرات أخرى داخلية أو خارجية.

تقييم البرامج: وتخدم محاسبة التكاليف في مرحلة اقرارا البرنامج من خلال اتباع مفاهيم دراسة التكلفة / المنفعة لكل برنامج واعطاء بدائل متعددة من التكاليف بحيث يتخذ القرار على أساس المدى بدلا من التقدير النقدي للتكاليف والعوائد.

دراسة بدائل القرارات المتعلقة بالانشطة الحكومية المتنوعة: مثل تنفيذ البرنامج أو حالته على الغير، أو مقارنة تكاليف برامج الخصخصة أو قبول أو رفض برنامج استثماري معين، أو استمرار تقديم خدمة أو انتاج سلعة أو التعاقد مع القطاع الخاص، وغير ذلك. وبذلك فإن تطبيق محاسبة التكاليف يخدم في تحقيق تكاليف السلع والخدمات والأنشطة وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية وفي التخطيط والرقابة، ويمكن تحقيق

ذلك باستخدام جميع الطرق والاساليب المطبقة في محاسبة التكاليف.(1)

منافع نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسات الزكاة :

يترتب على وجود نظام معلومات محاسبي في مؤسسات الزكاة مجموعة من المنافع ،تقسم إلى مجموعتين هما:

1.3.3.1. المنافع الملموسة : ويقصد بها تلك المنافع التي يمكن قياسها كمياً (نقداً) أو تحويلها لنقدية وتتمثل أهم المنافع الملموسة في:(2)

1.1.3.3.1. تخفيض مستويات المخزون: يترتب على استخدام نظام كفاء للمعلومات المحاسبية تحقيق رقابة فعالة على المخزون إذ تبقية في حدوده الطبيعية، ويترتب على ذلك تخفيض إيجار المخازن ومصروفات النقل والمصاريف الإدارية المتعلقة بالمخزون.

2.1.3.3.2. تخفيض المصاريف الإدارية: إن استخدام نظام معلومات يعتمد على الأجهزة والحاسبات الآلية مما يؤدي إلى تخفيض ساعات العمل الإدارية وعدد العاملين، وهذا يخفض بالنتيجة المصاريف الإدارية.

3.1.3.3.3. تحسين الإنتاجية: يؤدي استخدام نظام المعلومات إلى تحسين الإنتاجية ويتأتى ذلك إما عن طريق زيادة الخدمات وتخفيض تكاليف تشغيل أوامر الخدمات، وزيادة سرعة تلبية طلبات المستحقين.

3.3.3.3. المنافع غير الملموسة : ويقصد بها تلك المنافع التي لا تقاس في شكل نقدي أو تحويل ناتج القياس إلى نقدية، وتتمثل أهم المنافع غير الملموسة لنظام المعلومات المحاسبي في:

- تحسين الخدمات المقدمة للمستحقين.
- تحسين الرقابة المالية.
- توفير المعلومات الإدارية.

1 د.اسماعيل حسن أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار الميسرة للنشر، عمان، ط:1، 2003، ص: 300.

2- سمير أسعد الشاعر، مرجع سابق.

- زيادة سرعة اتخاذ القرارات.
- تحسين صورة المعلومات.
- زيادة سرعة استدعاء المعلومات.
- نمطية تشغيل المعلومات.

خلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بتناول نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسات الزكاة، هته الأخيرة التي تم تصنيفها حسب الدراسة إلى مؤسسات حكومية، لذلك ارتأينا أن نخصها بنظام محاسبي حكومي كنموذج إدارتها كون هذا النظام يقوم بتجميع المعلومات الكمية و النقدية من داخل مؤسسة الزكاة و خارجها التي تعالج وفق مبادئ محاسبة الزكاة بما يسمح بتنظيمها في قوائم مالية تفصح عن العمل الزكوي لمؤسسة الزكاة و تساعد مسيرها على اتخاذ قراراتهم الآتية و المستقبلية. زيادة على جودة أداء مؤسسة الزكاة وذلك إذا تم اعتبار ما يلي:

1 - المحاسبة نظام معلوماتي:

تمد محاسبة الزكاة القائمين على الديوان و الفروع بالمعلومات عن حجم حصيلة الزكاة التي تسمح بالتخطيط لعملية توزيعها على مصارفها و استثمارها و منح قروض حسنة.

المحاسبة قاعدة بيانات خاصة بالجهات المكلفة بأداء الزكاة، ومن جهة أخرى قاعدة بيانات خاصة بالمستحقين، بما يسمح استيفاء كل منهم سهمه من الزكاة دون ازدواج في عملية التوزيع.

قياس مقدار الزكاة الموزعة على مصارفها الشرعية مما يسمح بالتعرف على حجم مساهمة الديوان في التنمية المحلية.

إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات دورية و التي تتضمن المعلومات المحاسبية عن نتائج أعمال الديوان للأطراف الداخلية و الخارجية قصد التعرف على مستوى أداء الديوان ومدى قدرته على التوسع. (1)

1 سلطاني زليخة، محاسبة الزكاة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:192.

2 - النظام المحاسبي يساعد في إعداد الموازنات التقديرية :

يعتبر التخطيط المالي الهادف من موجبات نجاح مؤسسات الزكاة المعاصرة ،ذلك بأنه تقدير لأنشطة مؤسسة الزكاة في صورة مالية خلال فترة مقبلة ،ومن أهم أساليبه ونظمه الموازنات التقديرية. ويقصد بالموازنات التقديرية لمؤسسة الزكاة بأنها خطة مالية تعبر عن الإيرادات والمصارف المتوقعة خلال فترة زمنية مقبلة ،وما ينتج عن المقابلة بينهما من عجز أو فائض وبيان وقتها وسبل التسوية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة بصورة أفضل وذلك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.(1)

3 - نظام المعلومات المحاسبي وسيلة للرقابة الداخلية و المراجعة:

تتعامل مؤسسات الزكاة المعاصرة بالمال سواء كان عيناً أو نقداً ، وتأخذ هذه المعاملات صوراً شتى منها القبض والصرف، والتداول والاستثمار ، والاقراض والاقتراض ، ونحو ذلك ، ومن ثم فهي في حاجة إلى أسس وقواعد ونظم للمراجعة والرقابة على تلك الأموال للإطمئنان من سلامة التعامل فيها ، ويقصد بالمراجعة هنا بأنها نظام متكامل يتضمن أسس ومعايير ونظم وإجراءات التدقيق الفعال على أنشطة المؤسسات الزكوية من المنظور الشرعي والمالي والتنظيمي والإداري للتأكد من أنها تنفذ وفقاً للواجب أن يكون (المستهدف) بهدف المحافظة على الأموال وتحصيلها وإنفاقها وفقاً للشرع واللوائح والقوانين والقرارات ، وبيان أوجه القصور والتجاوزات ، وتقديم الارشادات والتوصيات اللازمة للعلاج حتى تحقق تلك المؤسسات مقاصدها بأقصى كفاءة ممكنة .(2)

1 د/حسين شحاتة، المحاسبة والمراجعة لمؤسسات الزكاة المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 67

2 - بتصرف- 97

المراجع:

1. أ.د/ يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسات الزكاة في التطبيق المعاصر، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1994.
2. الطيب بولحية، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005.
3. جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ودخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط:1، 2003.
4. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009.
5. د/محيي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص و التطبيق، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط:2، 2004.
6. سلطاني زليخة، محاسبة الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.
7. MIMECHE Ahmed , system d'informations comptable et system de gestion de l'entreprise industrielle, thèse doctorat, école supérieur de commerce, Alger, 2005.
8. ا.د ابراهيم الجزراوي، د. عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر، الاردن، 2009.
9. أ.د خالد شحادة الخطيب، أ.د محمد خالد المهاني، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، عمان، ط:1، 2008.
10. أسامة رشيد سلمان، النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية ومجالات تطويره، دار دجلة، عمان، 2008.
11. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المحاسبة الحكومية، المملكة العربية السعودية حسب 143، بدون سنة.
12. بوجذوية سيد أحمد، دور الرقابة في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008.
13. حسام أبو علي الحاجاوي، الاصول العلمية والعملية للمحاسبة الحكومية، دار حامد للنشر، ط:2، عمان، 2004.

14. د. اسماعيل حسن أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار الميسرة للنشر، عمان، ط:1، 2003.

15. د/حسين شحاتة، الموجبات الشرعية لإنشاء مؤسسات الزكاة ، ملف الكتروني على الموقع:

16. اطلع عليه يوم: 2012.05.04 www.darelmashora.com/download.ashx?docid

17. د/ حسين شحاتة، المحاسبة والمراجعة لمؤسسات الزكاة المعاصرة، جامعة الازهر، القاهرة، 2004.

18. سمير أسعد الشاعر، النظام المحاسبي الموحد لمؤسسات الزكاة (أول تصور نظام

متكامل)، مقالة منشورة في مجلة التسامح على الموقع الالكتروني: <http://www.>

اطلع عليه يوم: 2012/04/21 altasamoh.net/Article.asp?Id=545